



التقرير الشهري حول

الانتهاكات الإسرائيلية في القدس المحتلة
((خلال أيار - 2016م))

إعداد

فريق مراقبة الانتهاكات الإسرائيلية
مركز أبحاث الأراضي - جمعية الدراسات العربية



((العدد الخامس من السنة العاشرة))

فيما يلي جدول يوضح عدد الانتهاكات الإسرائيلية ونوعها حسب المواقع في القدس المحتلة خلال شهر أيار 2016م:

العدد	موقع الانتهاك	نوع الانتهاك
25		هدم مساكن ومنشآت
3	سلوان	هدم ذاتي مخازن
15	جبل البابا - العيزرية	تفكيك ومصادرة بركسات سكنية
2	واد الجوز	هدم مساكن مأهولة
1	شعفاط	هدم مسكن لاستكمال اقامة شارع استعماري
1	المصرارة	هدم مسجد
1	العيسوية	هدم مسكن قيد الإنشاء
2	سلوان	هدم مخزن وهدم ذاتي جزئي لمسكن
5		هدم بالهدم
5	العيسوية	أوامر هدم إدارية
2		فريات أسفل المساكن
2	سلوان	تشققات في المساكن ومحيطها
6		استيلاء على مساكن ومنشآت
3	البلدة القديمة	الاستيلاء بناية " عائلة اليوزباشي " 3 طوابق
1	البلدة القديمة	المحكمة المركزية الاحتلالية تحكم بإخلاء " عائلة قرش " من مسكنها
1	الشيخ جراح	شركة استعمارية تستولي على قطعة ارض بمساحة 3 دونم
1	الشيخ جراح	قرار محكمة الصلح الإسرائيلية بإخلاء عائلة الكسواني من مسكنها
		اعتداءات على الأماكن الدينية
1	مقبرة باب الرحمة	منع دفن موتى بذريعة إن الأرض مصادرة
11	المسجد الأقصى	اقتحامات المسجد الأقصى
18	المسجد الأقصى	إبعادات عن المسجد
16	المسجد الأقصى	اعتقالات من المسجد وأبوابه

الاعتداء على الحق بالسكن – هدم مساكن

(1) هدم 3 مخازن يدوياً في سلوان:

في مساء يوم الاثنين 2 أيار 2016 شرع بنفسه مواطن مقدسي بهدم 3 مخازن له في بلدة سلوان، وذلك مجبراً على تنفيذ قرار من بلدية الاحتلال. وأوضح مركز معلومات وادي حلوة أن عائلة من بلدة سلوان شرعت بهدم 3 مخازن لها تقع في حوش أبو تايه- عين اللوزة بالبلدة بنفسها، بحجة البناء دون ترخيص، علماً أن المخازن قائمة منذ 7 سنوات، ومبنية من الطوب ومسقوفة بالزينكو، ومساحة كل مخزن تبلغ 25 متراً مربعاً. وأضاف المركز أن العائلة بدأت بتفكيك أسقف المخازن كما بدأت بهدم الجدران باستخدام أدوات الهدم اليدوية، كما قامت طواقم بلدية الاحتلال برفقة القوات الخاصة اقتحمت بلدة سلوان، واستهدفت المحلات التجارية في حي عين اللوزة وكرم الشيخ بتصويرها والتهديد بهدم المنشآت شفوياً.

(2) سلطات الاحتلال تقتحم تجمع بدوي جبل البابا في بلدة العيزرية وتقوم بتفكيك ومصادرة

15 بركن سكني بحجة البناء بدون ترخيص:

عند الساعة الرابعة والنصف فجراً من يوم الاثنين الموافق 16 أيار 2016، أقدمت قوات من جيش الاحتلال وضباط من الإدارة المدنية على اقتحام التجمع البدوي في جبل البابا الواقع على أراضي بلدة العيزرية، وشرعت بتفكيك ومصادرة مساكن البدو المقيمين فيها وذلك بحجة الإقامة بدون ترخيص. وكانت قوات كبيرة من جيش الاحتلال قد اقتحمت التجمع برفقة 5 شاحنات كانت قد استخدمتها في نقل البركسات السكنية بعد أن قامت بتفكيكها ومصادرتها. وفيما يلي قائمة بأسماء أصحاب المساكن التي تم تفكيكها ومصادرتها وهي جميعها عبارة عن بركسات سكنية متنقلة:

#	الاسم	عدد المنشآت المهدة	المساحة م ²	عدد أفراد الأسرة	منهم أطفال	طبيعة المنشأة المهدة	رقم الإخطار	مادة البناء
1	خميس سلامة مزارعة	1	50	6	4	مسكن	200820	بركن من الزينكو
2	حسين خميس مزارعة (خيمة موجه باسم التجمع	1	150	8	6	مسكن	200824	بركن من الزينكو
3	عدنان صالح خميس مزارعة	1	100	2	0	مسكن	200816	بركن من الزينكو
4	مريم حسن مزارعة	1	40	1	0	مسكن		بركن من الزينكو
5	حسن سلمان مزارعة	1	50	5	3	مسكن		بركن من الزينكو
6	غازي خميس مزارعة	1	50	8	6	مسكن	200822	بركن من الزينكو

#	الاسم	عدد المنشآت المهدة	المساحة م ²	عدد أفراد الأسرة	منهم أطفال	طبيعة المنشأة المهدة	رقم الإخطار	مادة البناء
7	إياد غازي مزارعة	1	30	5	3	مسكن	200823	بركس من الزينكو
8	محمد حسن عودة مزارعة	2	60 25	9	7	مسكن عريشة	200813	بركس من الزينكو
9	محمود محمد ارحيل جهالين	2	50 50	8	7	مسكن بركس	200815	بركس من الزينكو
10	عبد الكريم حسن مزارعة	1	60	10	8	مسكن	200814	بركس من الزينكو
11	جاسر سليمان مزارعة	1	50	5	3	مسكن	200818	بركس من الزينكو
12	أحمد محمد رحيل مزارعة جهالين	1	50			مسكن	200817	بركس من الزينكو
13	مسجد التجمع	1	50	0	0	مسجد	200819	بركس من الزينكو
	المجموع	15	815	67	47			

المصدر: بحث ميداني مباشر - قسم مراقبة الانتهاكات الإسرائيلية - مركز أبحاث الأراضي، أيار 2016م.

وكانت سلطات الاحتلال قد أخطرت التجمع البدوي في شهر شباط 2016 الماضي، وقامت بتسليمهم 12 إخطار بحجة البناء والإقامة بدون ترخيص، كما قامت في السابق بهدم ومصادرة عدد من المساكن في جبل البابا أيضاً لنفس السبب التي تتذرع فيه دوماً وهو البناء بدون ترخيص. للمزيد راجع التقرير السابق الصادر عن مركز أبحاث الأراضي (التقرير بالعربية، التقرير بالانجليزية).

جبل البابا منطقة عسكرية:

تتذرع سلطات الاحتلال الإسرائيلي بوجود منازل تجمع جبل البابا ضمن منطقة عسكرية قديمة ما يجعل من إنشاء أي بناء يكون قيد التهديد... كذلك حال المنشآت القديمة يهددها خطر الترحيل، حيث يتعرض جبل البابا للتهديد والهدم المستمر، وهو ما دأبت عليه الإدارة المدنية الإسرائيلية مؤخراً بمصادرة العديد من المساعدات المقدمة من المؤسسات الدولية خاصة المدعومة من الاتحاد الأوروبي بحجج واهية أبرزها عدم وجود رخصة قانونية للمنازل وهو ما يجعل من إدخال المساعدات الإنسانية إليها عملاً يعتبره الاحتلال غير قانوني ويعرض صاحب المنشأة إلى الغرامة والمحكمة وبالطبع مصادرة هذه المساعدات أو بكتابة تعهد رسمي بعدم إدخال هذه المساعدات إلى التجمع مرة أخرى.



Land Research Center



Land Research Center

الموقع الذي جرى تفكيك البركسات السكنية منه في جبل البابا

3) جرافات الاحتلال تهدم مبنيين سكنيين في حي واد الجوز في مدينة القدس المحتلة بحجة البناء بدون ترخيص

هدمت جرافات الاحتلال فجر يوم الثلاثاء الموافق 17 أيار 2016م مبنيين سكنيين يقعان في حي واد الجوز قرب حسة الخضار، وذلك بحجة البناء بدون الحصول على ترخيص من بلدية الاحتلال في القدس، إضافة لذلك أن البناء قائم على قطعة أرض تصنفها بلدية الاحتلال بأنها أرض خضراء، يمنع البناء السكني فيها، ويعود المسكن الأول إلى المواطن مازن حربي طيب غانم الذي يسكنه مع عائلته منذ ثلاث سنوات، والمسكن الثاني يعود للمواطن عارف داوود علي التوتنجي، والمسكنين مقامين على قطعة أرض تعود للمواطن يحيى حسين أحمد طوطح.

وأفاد المواطن مازن غانم لباحث مركز أبحاث الأراضي بالتالي:

انا اقيم مع عائلتي في هذا المسكن منذ ثلاثة سنوات، وعددنا 8 أفراد و 2 منهم أطفال أقل من 18 عام، وهو مبني منذ العام 2013 بعد أن اعيد بناءه بعدما أن قامت بلدية الاحتلال بهدمه سابقاً قبل سبع سنوات أيضاً بحجة البناء بدون ترخيص، وهو بمساحة 100 مترمربع مكون من طابق واحد مبني من الطوب والإسمنت.

وكانت بلدية الاحتلال قد أخطرتنا بهدم مسكني ومسكن المواطن عارف التوتنجي الذي يعيش فيه 18 فرد منهم 7 أطفال وتبلغ مساحته 100 مترمربع، بحجة البناء بدون ترخيص وعلى قطعة أرض ممنوع البناء فيها بحسب تصنيفاتهم للأراضي، وقمنا بتوكيل كل من المحامين سامي ارشيد وزياد قعوار، وقاموا بتأجيل الهدم عدة مرات، بحيث كانت آخر جلسة قبل أسبوعين من تاريخ الهدم.

يضيف قائلاً:

عند الساعة الرابعة فجراً، حضرت قوات كبيرة من شرطة الاحتلال مكونة من حرس الحدود والقوات الخاصة ويقدر عددهم بحوالي 200 شرطي، قاموا باقتحام المسكن ونحن نيام وسط الصراخ والترهيب، وقاموا بإخراجنا من المسكن دون أن نسمعوا منا كلمة واحدة. كان يرافقهم عدد من العاملين مع بلدية الاحتلال، حيث قاموا بإخراج بعض الفرش من داخل المسكنين قبل أن تشرع جرافات الاحتلال بهدمها. كما قامت بتكسير عدد من الأشجار المحيطة بالمسكن وعددها 5 أشجار.

وأفاد المواطن يحيى طوطح صاحب قطعة الأرض المقام عليها المسكنين :

هذه الأرض تبلغ مساحتها 14 دونم، وهي ملك لعائلي الأنصاري وطوطح منذ أكثر من 300 عام، ويسكنها أكثر من 13 عائلة، وهي منطقة مستهدفة من بلدية الاحتلال وسلطة الطبيعة بحجة أنها أرض مصنفة بسجلات بلدية الاحتلال أنها أرض خضراء، أرض خدمات عامة وليست أرض مسموح

بها السكن، والبلدية ترفض منحنا تراخيص بناء، كما وقامت برفض المشاريع التي كنا قد تقدمنا بها من أجل الاستفادة من الأرض مثل إقامة مركز طبي أو مدرسة للتعليم الخاص، وحتى موقف للحافلات، بحيث كانت ترفض كل مخطط وهذا يدل على نيتها في استثمار الأرض لهدف موضوع ومخطط له مسبقاً نحن لا نعلمه.





إن سياسة الاحتلال تجاه المواطنين المقدسيين تقوم على أساس تهجيرهم ودفعمهم لمغادرة المدينة، فهي تعمل جاهدة من أجل سن القرارات والتشريعات التي من شأنها أن تحاصر المقدسي وتتهك، خاصة بما يتعلق بشروط البناء والسكن، فهي التي تحدد نسبة البناء في المدينة المحتلة، وهي التي تضع الشروط التعجيزية "في حال وافقت على منح رخصة بناء" عدا عن التكاليف الخيالية ... جميع تلك الأسباب من شأنها أن تدفع الفلسطيني إلى بناء مسكنه على أرضه وفي مدينته بدون ترخيص وذلك لحاجته الضرورية لأهم حق من الحقوق التي كفلتها الأعراف والمواثيق الدولية، وهو الحق بالسكن.. وهذا الحق الذي لا يمكن أن يتوافق مع سياسة الاحتلال التي تهدف إلى تقليل عدد الفلسطينيين وزيادة عدد المستوطنين فيها.

4) بلدية الاحتلال تهدم مسكناً في بلدة شعفاط من أجل شق الشارع الاستيطاني رقم 20 الذي يربط مستعمرة "راموت" بمستعمرة "بسجات زئيف":

لصالح المشاريع الاستعمارية الإسرائيلية يهدم الاحتلال الإسرائيلي البناء الفلسطيني بأشكاله، فهو يلاحق الفلسطينيين أينما وجدوا في المناطق المصنفة "ج"، حيث يعتبرها مخزون استيطاني حلالاً للمستعمرين وحرام على أصحابها الفلسطينيين، الاحتلال يطبق عنصريته هذه على أهالي القدس

الذين يعيشون واقع أليم غارقون فيه بالغرامات المالية والضرائب إضافة إلى هدم مساكنهم ومنشآتهم صغيرة كانت أم كبيرة.

ففي صباح يوم الأربعاء الموافق 18 أيار 2016م هدمت بلدية الاحتلال مسكناً يقع في بلدة شعفاط شارع الرحمة، وذلك من أجل شق الشارع الاستيطاني الذي يحمل رقم 20 والذي يمر من أراضي شعفاط وبيت حنينا، ويربط بين مستوطنتي (راموت وبسجات زئيف)، ويعود المسكن الذي تبلغ مساحته 150 مترمربع إلى المواطن راجح محمد صالح هوارين الذي كان يسكنه مع زوجته وأبناءه الخمسة، وبينهم قاصر أقل من 18 عام.

وأفاد المواطن راجح هوارين لباحث مركز أبحاث الأراضي :

قمت ببناء هذا المسكن في العام 2001، بعد أن قامت جرافات بلدية الاحتلال بهدم مسكني الذي كان قيد الإنشاء والذي كنت قد بنيت في منطقة تل الفول في بيت حنينا بحجة عدم الترخيص، فشرعت بعدها فوراً ببناء مسكني على قطعة الأرض التي كنت قد اشتريتها أنا وجيراني من مالكيها الأصلي، وكنت قد استوضحت من خلال مكاتب بلدية الاحتلال عن تصنيف قطعة الأرض بحسب سجلاتهم، فأخبروني أنها أرض خضراء، أي يسمح البناء عليها، فقامت ببناء المسكن قبل أن أتقدم لرخصة بناء كوني كنت أريد أن أجد مسكن لأوي عائلتي قبل كل شيء، ومن ثم سأقوم بمتابعة إجراءات ترخيص للمسكن، وبعد الانتهاء من بناء المسكن تقدمت بطلب لبلدية الاحتلال من خلال المهندس "أكرم يغمور"، حيث قدم المخطط التفصيلي للبناء القائم ولقطعة الأرض القائم عليها، وكل شيء كان يسير بشكل جيد.

يضيف قائلاً

وفي عام 2002، أي بعد الانتهاء من بناء المسكن والتقدم للحصول على ترخيص للبناء، أبلغت بلدية الاحتلال مكتب المهندس "أكرم يغمور" أنها قامت بإلغاء ملف ترخيص المنزل، بحجة أنها ستقوم بإعادة تقسيم المنطقة من جديد، ومنذ ذلك الوقت لغاية العام 2012 لم نتسلم أي قرار أو إخطار من بلدية الاحتلال ولا غيرها.

وفي عام 2012، تسلمت أول إخطار من بلدية الاحتلال يقضي بهدم المسكن بحجة الإقامة في بناء غير مرخص، بالإضافة إلى أنه سيتم شق شارع استيطاني سير من مكان المسكن. فقامت بتوكيل المحامي سامي إرشيد لمتابعة الملف في محكمة بلدية احتلال القدس. وبعد ذلك بعام واحد، بدأت جرافات وآليات الاحتلال العمل في شق الشارع رقم 20 باتجاهنا.

يضيف قائلاً:

وفي تاريخ 16 كانون ثاني 2016 حضرت قوات كبيرة من شرطة الاحتلال ترافقهم جرافة، حيث شرعت بهدم مسكن عائلة المواطنة كفاية الرشق وعائلتها التي تقيم المسكن المقابل لمسكننا ولا يبعد عنه سوى 3 أمتار، لكن بعد أن شاهدنا كيف تعامل أفراد شرطة الاحتلال مع عائلة الرشق وكيف قاموا بالاعتداء عليهم، قمنا بإخلاء المسكن، وقمنا بنقل الفرش منه وتفريغه تحسباً لهدمه بأي لحظة، خاصة وأن ضابط الاحتلال ومسؤول في بلدية الإحتلال أخبروني أنهم ينوون هدم مسكني. بعد ذلك عقدت محكمة الاحتلال جلسة في 10 شباط 2016، حيث أصدرت المحكمة قراراً يقضي بأن نقوم بإخلاء المسكن في نهاية 30 نيسان 2016، من أجل استكمال شق الشارع 20 الذي كان حينها قد توقف العمل به أمام مسكني مباشرة، وفي اليوم التالي للقرار أي بتاريخ 11 شباط 2016، تقدم المتعهد المسؤول عن تنفيذ الشارع بطلب إلى المحكمة يطالبهم بتقديم الموعد النهائي للهدم من أجل تسريع عملية هدم المسكن، وعلى أثر ذلك إستجاب قاضي المحكمة للطلب وقام بتعيين تاريخ 18 شباط 2016 موعداً نهائياً لهدم المسكن .

وفي صباح اليوم الموافق 18 أيار 2016، وعند الساعة 05:30 فجراً، حضرت قوات كبيرة من شرطة الاحتلال وحاصرت المسكن وأغلقت المداخل المؤدية إليه من جميع الجهات، وكان برفقتهم جرافة جنزير، حيث شرعت الجرافة بهدم المسكن بشكل كامل، وقد استمر الهدم من الساعة 05:30 فجراً لغاية الساعة 07:15 دقيقة صباحاً.



المسكن قبل الهدم



المسكن بعد الهدم



شارع رقم 20 الاحتلالي الذي يجري إنشائه على حساب الأرض ومساكن الفلسطينيين

5) هدم مسجد الأنبياء الكائن في حي المصراة بباب العمود – القدس المحتلة

في 23 أيار 2016م هدمت جرافات بلدية الاحتلال الإسرائيلي بحراسة القوات الخاصة والشرطة، مصلى "شارع الأنبياء" الكائن في منطقة المصراة مقابل باب العمود، بمدينة القدس. حيث اقتحم الموقع مجموعة من قوات الاحتلال برفقة جرافة وشاحنة وونش وبحراسة من قوات الاحتلال الخاصة، اقتحموا بعد منتصف ليل 23 أيار موقف حي المصراة، وشرعوا بإخلائه من المركبات المركونة، ومنعوا أي مواطن من الاقتراب من موقع الانتهاك وباشروا بهدم "مصلى شارع الأنبياء" في حي المصراة، وهو عبارة عن بناء من الزينكو، وقائم منذ عدة سنوات.

منذ احتلال القدس عام 1967م ويعمل الاحتلال الإسرائيلي جاهداً للسيطرة عليها وتغيير معالمها بهدف تهويدها وإنهاء الوجود العربي فيها، وقد استخدم لأجل ذلك الكثير من الوسائل وقام بالعديد من الإجراءات ضد المدينة وأهلها، حيث يقوم الاحتلال بكافة أذرعته بهدم وتهديد أي بناء فلسطيني سواء كان بركساً أو بنايةً، وذلك بهدف الاستيطان في المدينة وفي الأراضي التابعة لها أحد أهم الوسائل لتحقيق هدف اليهود الأساسي تجاه مدينة القدس. وهو تفرغ المدينة المقدسة من أصحابها الأصليين لتصبح لمستعمرين غرباء.

الأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية خاصة دور العبادة منها تعتبر أماكن مقدسة يحظر الاعتداء عليها، فدور العبادة لأي ديانة يمنع الاعتداء عليها، فهي مرفوضة في الكتب والشرائع السماوية، ومحرمة في القوانين والمعاهدات الدولية الإنسانية.





6) جرافات الاحتلال تهدم مسكناً قيد الإنشاء في قرية العيسوية بحجة عدم الترخيص

في الرابع والعشرين من أيار 2016م هدمت جرافات تابعة لبلدية الاحتلال مسكناً قيد الإنشاء في قرية العيسوية في مدينة القدس المحتلة، وذلك بحجة البناء بدون ترخيص، المسكن هو قيد الإنشاء ومبني من الطوب والإسمنت، وتبلغ مساحته 200 مترمربع وتعود ملكيته للمواطن " إبراهيم مصطفى حسين علي " .

هذا وأفادت زوجة المواطن إبراهيم مصطفى علي لباحث مركز أبحاث الأراضي بالتالي:

قام زوجي إبراهيم ببناء المسكن قبل سبع سنوات، أي في عام 2009 وذلك بهدف أن تنتقل للعيش فيه، فنحن نقيم في مسكن يعود لشقيق زوجي، وكنا نريد أن تنتقل للسكن في مسكن نملكه نحن، فقام ببناء المسكن على مساحة 200 مترمربع على قطعة أرض نملكها تقع في حي الظهره داخل القرية. وأثناء عملية البناء، حضر موظفون عن بلدية الاحتلال وقاموا بتصوير البناء، وبعدها بفترة تلقينا إخطاراً يقضي بوقف العمل بالبناء، بالإضافة إلى مخالفة بقيمة 8000 شيقل بذريعة البناء بدون ترخيص. بعدها قمنا بتوكيل محامي من أجل الدفاع عن المسكن ومحاولة تجميد الهدم والشروع بعملية ترخيص للمسكن. ومنذ ذلك الوقت، لم نواصل البناء في المسكن خوفاً من أن تقوم بلدية الاحتلال بهدم المسكن.

وعند الساعة الرابعة فجراً من يوم الثلاثاء الموافق 24 أيار 2016، حضرت جرافتين تابعتين لبلدية

الاحتلال برفقة عدد كبير من شرطة الاحتلال، حيث قاموا بإغلاق الطريق ومنعوا أحداً من الوصول إلى المكان، وشرعت الجرافتين بهدم المسكن، كما قامت جرافات الاحتلال بهدم سور في المكان يعود للمواطن أمين خلاف.

ويذكر أن المواطن إبراهيم مصطفى علي يعيش مع زوجته لوحدها في شقة تعود لشقيقه، وهو مقعد ولا يعمل.

إن سلطات الاحتلال تسعى إلى إزالة كل ما هو موجود في هذه المنطقة، من خلال هدم ومصادرة المنشآت، وتجريف الأراضي والمزروعات كي تقوم بتنفيذ مشروعها التهويدي ما يعرف بالحديقة الوطنية، التي التهمت مئات الدونمات من أراضي القرية، تلك الأراضي التي يملكها أصحابها الأصليون بوثائق رسمية، لكن دولة الاحتلال لا تعترف ولا تبدي اهتماماً لأي قانون سوى لقوانينها الاستعمارية.

وتعاني قرية العيسوية من تضيق وخنق نتيجة السياسة التي تتبعها دولة الاحتلال ضدها، من حواجز وإغلاقات، وسد مداخلها بالمكعبات الإسمنتية والتنكيل بالمواطنين من أطفال ونساء وطلاب وعمال صباحاً ومساءً، إضافة إلى حملات الاعتقال والمداهمات والتخريب اليومية، وهدم المساكن وتهديد العديد من المساكن والمنشآت بالهدم.



(7) هدم جزئي لمسكن في حي عين اللوزة بسلوان:

في 28 أيار 2016 قام المواطن محمد يونس حسين أبو تايه مجبراً بهدم جزء من مسكنه الكائن في

حي عين اللوزة ببلدة سلوان، بيديه، بحجة البناء دون ترخيص.
وأوضح المواطن أبو تايه انه بدأ قبل حوالي أسبوع بإضافة حمام ومطبخ لمنزله مساحتها 14 متراً مربعاً،
وهما قيد الإنشاء، وداهمت طواقم البلدية المنشأة وأمرتهم بهدمها بحجة البناء دون ترخيص، وتم تسليمهم
أمر هدم إداري.
وأضاف أبو تايه أن البناء أقيم من الطوب ومسقوف من "البلايت".

في 2016/05/24 في بلدة سلوان هدمت جرافات الاحتلال مخزنا يعود للمواطن عارف شاهين،
قام ببنائه قبل 3 سنوات، وتبلغ مساحته حوالي 50 متراً مربعاً.

الاعتداء على الحق بالسكن – تهديد



إخطارات هدم لمنشآت سكنية وتجارية في العيسوية

في 2016/5/2 وزعت طواقم بلدية الاحتلال بحراسة من القوات الخاصة إخطارات هدم، على منشآت في قرية العيسوية، بحجة البناء دون ترخيص.

وأفاد محمد أبو الحمص عضو لجنة المتابعة في قرية العيسوية أن طواقم بلدية الاحتلال اقتحمت قرية العيسوية من مدخلها الرئيسي، وشرعت بتصوير أبنية سكنية ومنشآت تجارية وشوارع وأزقة الأحياء، ثم علقت إخطارات هدم إدارية، وإنذارات "قبل تقديم لائحة اتهام – عدم تطبيق قرار المحكمة"، إضافة إلى إنذارات بعدم استخدام العقار "بحجة البناء الغير القانوني"، على عدة أبنية ومنشآت، ومنها بناية لمركز صحي، والمحطة وقود.

من جهة ثانية أفاد أبو الحمص أن محكمة البلدية ستعقد اليوم جلسة خاصة لها لبحث الاستئناف الذي قدمه أهالي العيسوية ضد محاولات البلدية وسلطة الطبيعة مصادرة أراض من القرية لزراعتها، وذلك بعد تجريفها وتخريبها بالكامل.

وأوضح أبو الحمص أن سلطة الطبيعة والبلدية تسعى "لزراعة الأرض" تمهيدا لمصادرتها لصالح مشروع "الحدائق الوطنية"، ونؤكد أن أصحاب الأراضي يقومون بالحفاظ عليها وزراعتها لكن يتم تخريبها بشكل متعمد" كما قال أبو الحمص.

الاعتداء على الحق بالسكن – حفريات

1) الحفريات الإسرائيلية أسفل المساكن تتسبب في تشققات وانهيارات أرضية في حي وادي حلوة بسلوان

في 12 أيار 2016 وقعت انهيارات أرضية جديدة في القسم الشرقي من شارع وادي حلوة وعدة مساكن في الحي ببلدة سلوان، جراء حفر الأنفاق أسفل الحي.

وأوضح أهالي حي وادي حلوة أنهم لاحظوا ظهور تشققات وانهيارات أرضية جديدة في عدة مواقع في شارع وادي حلوة القسم الشرقي، إضافة إلى انهيارات في عدد من مساكن تعود لعائلي دعنا وعويضة.

وأوضحت لجنة حي وادي حلوة أن تشققات وتصدعات تظهر بين الحين والآخر في مناطق جديدة في منازل الحي وشوارعه، مع اتساع التشققات القديمة، الأمر الذي يشكل خطراً حقيقياً على السكان، لافتة أن ذلك يتزامن مع ازدياد عمليات إخراج الأتربة بكميات كبيرة من تلك الحفريات، وسماع أعمال الحفر بشكل متواصل أسفل منازلهم.

الاعتداء على الحق بالسكن – استيلاء مساكن

1) المستوطنون يستولون على عقار سكني داخل أسوار البلدة القديمة بدعوى أن ملكيته تعود لجمعية استيطانية:

مع أولى ساعات الفجر من يوم الاثنين الموافق 9 أيار 2016، اقتحم عشرات المستعمرين المتطرفين بحماية شرطة الاحتلال، عقاراً سكنياً يقع في حارة السعدية، إحدى الحارات الواقعة داخل أسوار البلدة القديمة، وذلك بذريعة أن العقار تعود ملكيته لهم.

العقار عبارة عن مبنى سكني مكون من ثلاثة طوابق، كل طابق تبلغ مساحته 60 مترمربع، ومكون من عدد الغرف السكنية والتي تُطل نوافذها على أحياء البلدة القديمة والمسجد الأقصى، وكانت تسكن العقار عائلة اليوزباشي منذ عشرات السنوات، والتي كانت قد غادرت العقار قبل الاستيلاء عليه بفترة وجيزة، دون أن تعلن نيتها مغادرته لأهالي الحي.

وأفاد أهالي الحي لباحث مركز أبحاث الأراضي بالتالي:

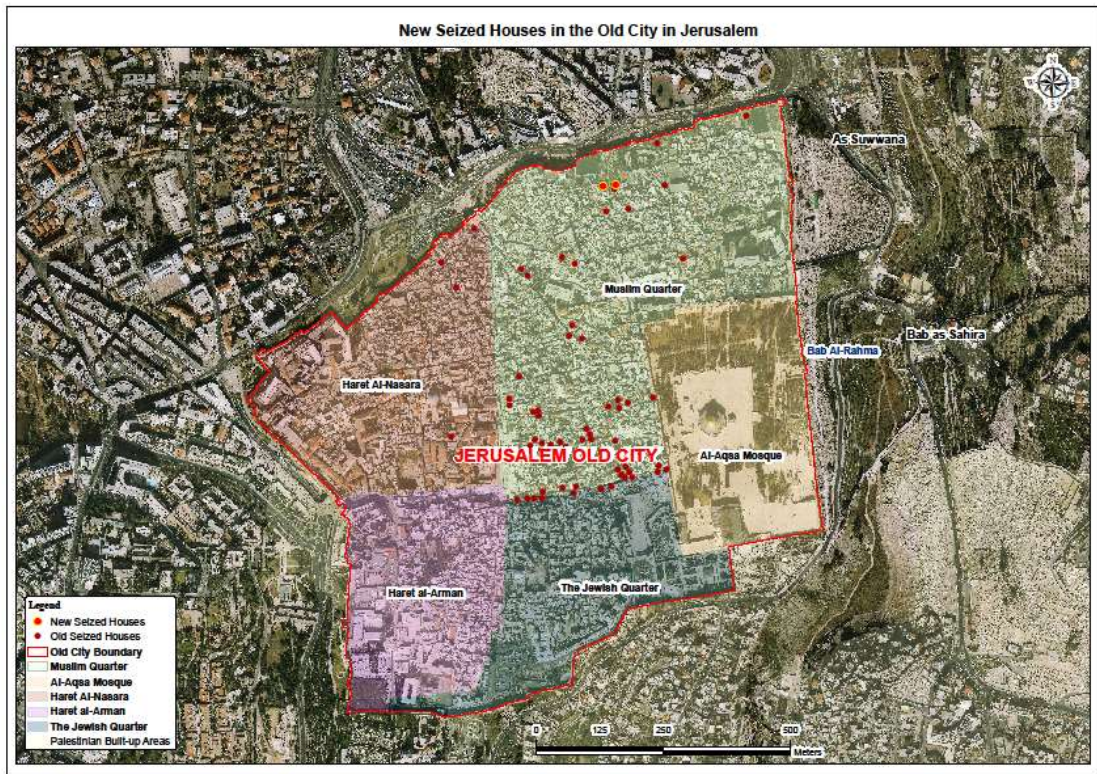
عند ساعات الفجر، سمعنا أصوات وضجة في الحي، تبين فيما بعد أنها أصوات لمستعمرين كانوا

يتحدثون بصوت عالي، وعندما حاولنا معرفة ماذا يجري، أتضح لنا أنها عملية استيلاء على العقار الذي كانت تسكنه عائلة اليوزباشي، وكان برفقة المستعمرين عدد كبير من شرطة الاحتلال ومسلحون يتبعون لشركات الحراسة الإسرائيلية، الذين قاموا بتوفير الحماية للمستعمرين خلال اقتحامهم للعقار، وفور دخولهم للعقار من خلال فتح الباب الرئيسي بواسطة مفتاح، أقام المستعمرون صلوات تلمودية إبتهاجاً باستيلائهم عليه، واستمر تواجد شرطة الاحتلال في الحي لغاية ساعات الصباح، مع انتشار واسع لشركات الحراسة الإسرائيلية في الموقع وفي الحي.

وأضاف أحد سكان الحارة والذي رفض أن يتم نشر اسمه :

إن عائلة اليوزباشي كانت تقيم في العقار منذ عشرات السنوات، وهي عائلة من أصول تركية، وأنها كانت قد غادرت العقار بكامل أفرادها دون أن تقول لأهل الحي أنها تنوي مغادرة العقار. ولكن مع استيلاء المستعمرين على العقار وهو خالي من سكانه بشكل مفاجئ، فهو يدل على أن هنالك عملية تسريب كانت قد جرت بين المالكين والجمعيات الاستيطانية، وهذه هي الحالة المتعارف عليها في معظم حالات تسريب العقارات، إذ يختفي المالك بشكل مفاجئ بعد أن يكون قد أتم عملية التسريب وتأمين خروجه من المنطقة وبعد أن يضمن أنه تلقى المبلغ الذي قد وافق عليه مقابل أن يقوم ببيع العقار لجمعيات الاحتلال الاستيطانية.

يذكر أن الجمعيات الاستيطانية التي تنشط في مدينة القدس المحتلة، تسعى منذ احتلال المدينة عام 1967 إلى الإستيلاء على أكبر عدد ممكن من العقارات داخل أسوار البلدة القديمة ومحيطها بشتى الطرق، منذرعة بعدة وسائل كي تستطيع من خلالها السيطرة على العقارات، ومن هذه الذرائع قانون أملاك الغائبين، وقانون الجيل الثالث، والوثائق التي تدعي من خلالها ملكية العقار للعائلات اليهودية قبل العام 1948 مستندة في ذلك إلى سجلات (حارس أملاك العدو)، والوقف اليهودي، وأيضاً من خلال شراء العقارات من سكانها عن طريق سمسرة يعملون مع تلك الجمعيات، حيث يقومون بإغراء المالكين بمبالغ مالية من أجل دفعهم للتنازل عن ممتلكاتهم لصالح تلك الجمعيات.



2) محكمة الاحتلال تحكم على عائلة قرش في البلدة القديمة في القدس المحتلة بإخلاء مسكنها لصالح جمعية "عطيرت كوهانيم" الاستيطانية ما يعرف بقانون "الجيل الثالث"

رفضت محكمة الاحتلال المركزية في مدينة القدس المحتلة الاستئناف الذي كانت قد قدمته عائلة قرش اعتراضاً على قرار محكمة الصلح الإسرائيلية الذي يقضي بإخلاء عقار العائلة في موعد أقصاه الأول من حزيران 2016، والذي يقع في حارة السعدية داخل أسوار البلدة القديمة، ويأتي قرار الإخلاء لصالح جمعية "عطيرت كوهانيم" الاستيطانية بحجة ملكيتها له، كما حكمت محكمة الاحتلال المركزية على العائلة دفع مبلغ 176 ألف شيقل، بالإضافة إلى 15 ألف شيقل بدل أتعاب محاماة للجمعية "عطيرت كوهانيم" الاستيطانية.

وأفاد المواطن مازن كمال مصطفى قرش لباحث مركز أبحاث الأراضي:

العقار عبارة عن مبنى يقع في حارة السعدية ومكون من ثلاثة طوابق بداخله 12 بيت، كانت جمعية "عطيرت كوهانيم" الاستيطانية قد استولت على الطابق الأول والثالث في 28 تموز 2010، وتعتبر جمعية "عطيرت كوهانيم" أن العقار هو ملك لها بعد أن إشتريته من أصحابه الأصليين بتاريخ 1990/12/31، بحسب ما جاء في الدعوة التي قدمتها إلى محكمة الصلح الإسرائيلية، وكانت جمعية "عطيرت كوهانيم" قد رفعت دعوى إخلاء ضد عائلة قرش، لكن العائلة كسبت القضية حينها كون أن عائلة قرش كانت قد إستأجرت العقار في زمن الحكم الأردني للقدس المحتلة (أي قبل الإحتلال الإسرائيلي للقدس) في عام 1966، فإنه يسري عليهم قرار الحماية الأردني . لكن قانون الجيل الثالث الذي تستغله الجمعيات الاستيطانية كانت قد تذرعت به في محكمة الاحتلال ضد العائلة، وكان ذلك عام 1996 عندما توفي والدي (كمال مصطفى قرش)، حيث قامت جمعية "عطيرت كوهانيم" برفع دعوى قضائية مرة اخرى ضد العائلة وإستخدام قانون الجيل الثالث وبحسب ذلك، بحيث لا يحق للعائلة السكن أو الاحتفاظ بالعقار بعد وفاة آخر شخص يمثل الجيل الثالث من الورثة بحسب قانون الجيل الثالث. وفي عام 2003 حصلنا على قانون الحماية، لكن حكمت محكمة الاحتلال علينا بأن نقوم بدفع إيجار للجمعية الاستيطانية، ولكن وللخطأ وبتقصير من المحامي، فقد تم اعتماد اسم والدي لدفع الإيجار بإعتبار أنها هي الجيل الثالث والأخير، وفي عام 2009 توفيت والدي، ومع وفاتها يكون قد إنتضى الجيل الثالث والأخير في العائلة الذي كان يحولنا للبقاء في العقار.

وفي تاريخ 27 تموز 2010، اقتحم عدد من المستوطنين الطابق الأول والثالث، وقالوا أنهم قد اشتروا المسكن، حينها توجهت إلى محكمة الاحتلال ورفعت دعوى ضدهم.

ويقيم حالياً في الطابق الثاني من العقار المواطن " مازن كمال مصطفى قرش " في شقة سكنية مساحتها 50 متر مربع عائلته المكونة من 7 أفراد (هو وزوجته وأبناءه الخمسة)، وهو يمثل الجيل الرابع في العقار، وهذا ما تتذرع به جمعية "عطيرت كوهانيم" الاستيطانية في محكمة الاحتلال من أجل إخلاء من شقته السكنية ، وبهذا يصبح العقار بأكمله بيد جمعية "عطيرت كوهانيم" الاستيطانية.





3) شركة استيطانية تضع يدها بالقوة على 3 دونمات في حي الشيخ جراح بحجة ملكيتها له

في 12 أيار 2016م أقدمت شركة "أمناء" للتعهدات والبناء على وضع يدها على قطعة أرض تقع في حي الشيخ جراح تبلغ مساحتها 3 دونمات، بحجة ملكيتها لها بعد أن قامت بشرائها من دائرة أراضي إسرائيل، وتعود ملكية قطعة الأرض لعائلة أبو طاعة الفتاوية.

وأفاد المواطن محمد عيسى أبو طاعة:

نحن نمتلك قطعة الأرض التي تبلغ مساحتها 3 دونمات منذ العام 1942م، وهناك إثباتات تثبت ملكيتنا لها، لكن قبل 18 عام (1998) ادعت شركة "أمناء" الإسرائيلية أنها قد اشترت الأرض من دائرة أراضي إسرائيل التي كانت قد صادرتها عام 1968م بعد احتلال مدينة القدس المحتلة، وأنه قد تم مصادرتها ضمن قرار عسكري حينها على حسب تعبيرهم، لكن محامي الدفاع الذي قمنا بتوكيله قد أثبت في عام 2011 أن الأرض التي تبلغ مساحتها 3 دونمات لم تكن من ضمن الأراضي التي صدر بحقها قرار المصادرة عام 1968م والتي كانت حجة مصادرتها لأغراض عسكرية ومن ثم للمنفعة العامة، وفيما بعد تم بناء مستوطنة التلة الفرنسية عليها وعدد من المباني الإسرائيلية. ومنذ ذلك الوقت ونحن نخوض صراعاً في المحاكم مع الشركة التي تعتبر أن الأرض هي ملكها بعد أن اشترتها، ولكن بالفعل هي قامت بالقرصنة على قطعة الأرض بسبب موقعها الحيوي في المنطقة ولمساحتها الكبيرة، وقمنا حينها بوضع حافلات وشاحنات في الأرض كي لا نتركها خالية، كما تقدمنا أكثر من مرة من أجل الحصول على ترخيص بناء عليها، لكن كل ذلك قوبل بالرفض من الدولة التي تعتبر ان الأرض هي ملك لها.

يضيف قائلاً:

في شهر آذار الماضي 2016، حضر عُمال من شركة "أمناء" الإسرائيلية في ساعات متأخرة من الليل، وقاموا بوضع سياج وزينكو حول قطعة الأرض، وتم تهديدها والبدء في إقامة مشروع يعود للشركة "أمناء" نفسها، والمشروع عبارة عن بناء مبنى ضخم مكون من 4 طوابق يحتوي على 70 مكتب. ونحن الآن قمنا بنقل القضية من المحكمة المركزية التي رفضت الاستئناف على القرار، إلى المحكمة العليا لمتابعتها.

إذا كان غريمك الجلاد لمن تشكي؟!!

تعتبر محاكم الاحتلال واحدة من أذرع المؤسسات التي تجعل دائماً القضية لصالح المستعمرين وجمعياتهم، فلا مجال للفلسطينيين كونهم تحت الاحتلال إلا تقديم قضاياهم المتعلقة بالانتهاكات الإسرائيلية إلا لمحاكم الاحتلال التي لن تنصفهم أبداً... رغم علم الفلسطينيين بعنصرية المحاكم الإسرائيلية إلا أنهم يرفعون قضاياهم لها إيماناً بحقهم في العيش على أرضهم وسكنهم بأمن وأمان، بل حقهم في الوجود الذي يحاول الاحتلال بكل الوسائل اقتلاعهم من هذه الأرض لتصبح غالبية يهودية في القدس حسب المخططات الاحتلالية.

الواضح أنه ببناء هذا المبنى الضخم في قلب حي الشيخ جراح وفي موقع استراتيجي هدفه سياسي بحت وهو تهويد الحي العربي في المدينة والضغط على المواطنين المقدسين هناك لدفعهم للرحيل، بالإضافة إلى ذلك، فإن المخططات الاستيطانية الإسرائيلية المتعاقبة لبناء وتوسيع المستوطنات غير الشرعية وبناء مستوطنات جديدة، فقبل بناء هذا المبنى كانت إسرائيل قد أعلنت في العام الماضي عن بناء "مدرسة يهودية دينية"، كل ذلك لتقويض الوجود الفلسطيني المقدسي في المدينة من خلال هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية.

يرى مركز أبحاث الأراضي بعملية التهويد والمصادرة هذه، بل والاستيلاء على مساكن وممتلكات الفلسطينيين بالقدس سواء كان بالتحايل والتزوير أو بضغط الشراء بأنه يعتبر خرقاً سافراً لكافة المواثيق والعهود وقرارات الشرعية الدولية واعتداء وإرهاباً رسمياً وغير رسمي إسرائيلي على حقوق الإنسان الفلسطيني بالقدس، ونطالب المجتمع الدولي بالتدخل فوراً لوقف سياسة التهويد المستمرة والمتصاعدة، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وممتلكاته تحت الاحتلال من سياسة التطهير العرقي والإرهاب الرسمي لدولة الاحتلال.

Map of LandTakeover in Sheikh Jarrah - Jerusalem





4) محكمة الاحتلال تصدر قراراً يقضي بإخلاء عائلة الكسواني من عقار لها في حي الشيخ الجراح بحجة ملكيته لعائلة يهودية

حكمت محكمة صلح الاحتلال في 20 أيار 2016 حكماً يلزم عائلة الكسواني بإخلاء عقار لها يقع في الشيخ جراح في مدينة القدس المحتلة، وذلك بحجة ملكيته لحارس أملاك الغائبين، وبحسب الادعاءات المقدمة لمحكمة الاحتلال، فإن العقار قد اشترته عائلة يهودية في ثلاثينيات القرن الماضي وعاشت فيه وسكنته لغاية احتلال إسرائيل للأراضي المحتلة عام 1948، حيث غادرت العائلة المسكن وهربت.

وأفاد المواطن حسن الكسواني :

العقار عبارة عن مقهى و 3 منازل سكنية ومعهد تعليمي وتبلغ مساحته 250 مترمربع، لكن بحسب قرار محكمة الاحتلال فإن الاستيلاء لا يشكل جميع المساحة أي المساكن والمقهى والمركز التعليمي جميعها ، بل يشمل أجزاء منها وهذا ما سنتبينه المحكمة في الجلسات القادمة، علماً أن هنالك عائلات تسكن الحي من قبل العام 1967.

هناك جمعيات استعمارية نشطة تحاول جاهدة وضع يدها على العقارات الفلسطينية في حي الشيخ جراح بشكل خاص وذلك من أجل توسيع الدائرة الاستيطانية هناك، حيث أن هنالك عدد من المساكن التي تم الاستيلاء عليها بحجج وذرائع مختلفة كان أبرز تلك الحجج أن المساكن تعود لعائلات يهودية كانت قد اشترتها قبل قيام دولة الاحتلال، كما حصل مع عائلة حنون والغاوي والكرد .

وبعد احتلال القدس عام 1967، فرضت سلطات الاحتلال على الساكنين والمقيمين في عقارات ادعت أنها ملك لعائلات يهودية أن يقوموا بدفع إيجار لانتفاعهم من العقار واستخدامهم له كمسكن. وبعد أن استطاعت الجمعيات الاستيطانية تثبيت هذا الأمر، نشطت تلك الجمعيات لاحقاً لاستغلال الموقف لصالحها من خلال استخدامها " قانون أملاك الغائبين، وقانون الجيل الثالث ، وبمجة ملكية العقار " وغيرها من القوانين التي تستغلها من أجل تحقيق أهدافها المتمثلة في سيطرتها على المكان.

اعتداءات أخرى

حملة اقتحامات ومخالفات لمركبات ومحلات تجارية في سلوان

شنت طواقم بلدية الاحتلال الخميس 2016/05/05 حملة مدهمات وتحرير مخالفات لمحلات تجارية ومركبات في حي عين اللوزة ببلدة سلوان.

وأفاد سكان حي عين اللوزة لمركز معلومات وادي حلوة أن طواقم بلدية الاحتلال برفقة القوات الإسرائيلية اقتحمت الحي منذ ساعات الصباح الأولى وانتشرت في شوارعه ونصبت الحواجز فيها، وتعمدت استفزاز المارة والتجار وسكان المنطقة.

وأضاف سكان الحي أن طواقم البلدية حررت مخالفات للعديد من المركبات المركونة في الشارع، وبلغت قيمة المخالفة 250-500 شيكل، لافتين أن مخالفات المركبات امتدت من حي عين اللوزة وصولاً إلى حي بئر أيوب، واستمرت عدة ساعات بشكل متقطع.

وأوضح السكان أن طواقم البلدية اقتحمت محلات تجارية وحررت لها مخالفات بمجة "عرض البضائع أمام المحلات"، وبلغت قيمة المخالفة 475 شيكل، وعرف من بين المحلات (بقالة لبيع الخضراوات وآخر لبيع المواد التموينية).

كما حررت البلدية مخالفة لبائع متجول في الحي بمجة "البيع دون ترخيص".

وفي ساعات الصباح اقتحمت طواقم الأرئونا برفقة الشرطة حوش أبو تايه، في حي عين اللوزة.

وأضاف السكان أن شرطة الاحتلال نصبت حواجزها في حي عين اللوزة، وقامت بتفتيش المركبات وتحرير الهويات، مما أدى إلى حدوث أزمات مرورية حادة في شوارع الحي، كما أخضعت بعض الشبان لتفتيش جسدي.

أبعادات عن القدس

إبعاد السيدة رانية العباسي من القدس للضفة بحجة الإقامة غير القانونية في المدينة

في 2016/5/6 أبعدت سلطات الاحتلال صباح اليوم الجمعة في 2016/5/6 السيدة رانية العباسي "أم عمر 36 عاماً للضفة الغربية، بحجة الإقامة غير القانونية في مدينة القدس.

وأوضح المحامي محمد محمود أن الشرطة الإسرائيلية قررت إبعاد السيدة رانية العباسي للضفة الغربية بحجة الإقامة الغير قانونية في القدس، لأنها تحمل هوية الضفة الغربية ولا يوجد بحوزتها تصريح إقامة.

وأوضحت عائلة العباسي أن الشرطة الإسرائيلية احتجزت رانية عدة ساعات في مخفر شرطة "شارع صلاح الدين"، ثم قامت سيارة الشرطة بنقلها الى حاجز "معر الزيتون".

واعتقلت قوات الاحتلال السيدة العباسي بعد منتصف الليل بعد اقتحام منزلها في حي رأس العامود ببلدة سلوان.

السيدة العباسي هي زوجة الأسير المقدسي علاء الدين العباسي، المعتقل منذ عام 2002، وحكم بالسجن الفعلي لمدة 66 عاماً، وهي أم لثلاثة من الأبناء (صفاء 19 عاماً، وسارة 17 عاماً، وعمر 14 عاماً) ، علماً انها انجبت طفلها عمر بعد اعتقال زوجها.

وحرمت السيدة العباسي من زيارة زوجها طوال السنوات الماضية، كما اغلقت سلطات الاحتلال منزل الاسير علاء الدين العباسي الكائن في حي عين اللوزة ببلدة سلوان بالباطون عقب اعتقاله.

اعتداءات على أماكن دينية وأثرية

**شرطة الاحتلال تلاحق موتى الفلسطينيين حتى بعد موتهم ... وتعرقل دفنهم في مئاوم الأخر
بمجة أن الأرض مصادرة !!!**



في ساعات ليل يوم الأربعاء الموافق 11 أيار 2016، اعتدت قوات من شرطة الاحتلال على مواطنين من بلدة سلوان أثناء تشييعهم لجانزة المرحومة " جميلة إبراهيم عاصي الأعور" في مقبرة باب الرحمة الملاصقة للسور الشرقي للمسجد الأقصى، وذلك بمجة أن قطعة الأرض التي سيتم الدفن فيها هي أرض مصادرة بحسب ذرائع شرطة الاحتلال.

وكانت قوات من شرطة الاحتلال قد وصلوا إلى باب مقبرة باب الرحمة من مدخلها الجنوبي المطل على بلدة سلوان، وقام أفرادها بالانتشار في الموقع، وعندما وصلت الجنازة قام أفراد الشرطة بالاعتداء على المواطنين وإطلاق القنابل الصوتية باتجاههم، وأغلقت باب المقبرة ومنعت أغلب المشيعين من الدخول

لمواراة المرحومة الثرى، وذلك بمجة أن القبر الذي سيتم الدفن فيه يقع في منطقة تعتبرها سلطات الاحتلال بأنها مصادرة، وبقي جسد المتوفية في النعش لمدة نصف ساعة لغاية أن تأكد ضابط شرطة الاحتلال من أن القبر لا يقع ضمن المنطقة المصادرة.

وهذه ليست المرة الأولى التي تتهاجم شرطة الاحتلال جنازة أهالي سلوان الذين يدفنون موتاهم في تلك المنطقة منذ مئات السنين، فقد قامت الشرطة بمنع دفن موتى في قبور جديدة وحتى قديمة في تلك المنطقة، كما وتمنع أي عملية ترميم للقبور بعد أن أعلنت أن تلك المنطقة بأنها مصادرة.

وكانت ما تسمى بسلطة الطبيعة الإسرائيلية قد اقتحمت في شهر آب 2015 الماضي المقبرة بهدف وضع اليد على قطعة أرض من المقبرة تبلغ مساحتها 7 دونم من أجل مصادرتها لصالح الخطط التهويدية التي تتمثل بما يُسمى بالحدائق التوراتية، وقامت بوضع علامات محيطية بالقطعة لتحديدتها. وتعود قضية هذا الجزء من مقبرة باب الرحمة الإسلامية إلى العام 1995م عندما أعلنت لجنة ما تُسمى بلجنة حماية الآثار في جبل الهيكل أن هذه الأرض تعود ملكيتها لصندوق "هعوقل" وهو صندوق يهودي يزعم أن كل ما هو حول المسجد الأقصى وأسفله عبارة عن آثار يهودية للهيكل المزعوم. وفي عام 2004 قام عراب الاستيطان "آرييه كينغ" مع عدة جمعيات استيطانية بتقديم شكوى ضد شرطة الاحتلال وسلطة الآثار ورئيس الحكومة وسلطة الطبيعة الإسرائيلية لسماحهم للمسلمين بدفن موتاهم في قطعة الأرض، مُطالباً إياهم بمنع بناء أو استخدام تلك القطعة مُطلقاً، وعلى أثرها، فقد صدر قرار من محكمة الاحتلال يفيد بأن دولة الاحتلال ستقوم بمنع أي تغيير بقطعة الأرض وستمنع بناء قبور جديدة عليها، وأيضاً ستمنع الدفن فيها بتاتاً حتى وإن كان في قبور قديمة، إضافة إلى أنها ستهدم القبور الجديدة غير المُستخدمة والتي يقدر عددها بحوالي 30 قبر.

هذا وسبق ان منعت الشرطة الإسرائيلية المواطنين من استعمال مساحة من المقبرة لدفن موتاهم كالعادة جنوب شرق مقبرة باب الرحمة.

إن بلدية القدس تدعي مصادرة المقبرة لصالح دائرة الحدائق والتي تحاول تطبيق مخطط من شأنه إذا استمر ان يصادر معظم الأراضي الواقعة في محيط سور القدس من الخارج من اجل تحويلها إلى بساتين وحدائق عامة.

وعلى قامت الأوقاف الإسلامية برفع دعوى قضائية توجّهت من خلالها إلى المحكمة العليا تطلب إيقاف كل الأعمال داخل المقبرة إلى حين صدر قرار بشأنها، كما منعت المحكمة من جميع الجهات بما فيها البلدية و دائرة الحدائق وحتى المقدسيين الذين لديهم الحق بدفن أمواتهم من إحداث أي تغيير داخل المقبرة.

و حول أحقية المقدسيين الفلسطينيين فإن هناك خرائط رسمية، وهذه المقبرة مسجلة رسمياً في دائرة الطابو وهي تشمل جميع المساحة المسورة، أما الحدود الرسمية للمقبرة فهي: يحدها شمالاً باب الأسباط وارض الحسيني والأنصاري و سور القدس الذي يحتوي على باب الرحمة الى الطرف من الجهة الغربية، والشارع السالك المؤدي الى باب المغاربة من الجهة الجنوبية و هو أيضاً يحيط به من الشرق.



يرى مركز أبحاث الأراضي في هذا الانتهاك الخطير لمقبرة عربية إسلامية وتاريخية، يعد مساساً بجرمة الأموات، وتعدياً على كرامة ذويبهم. مقبرة باب الرحمة هي مقبرة إسلامية يعود عمرها إلى 1400 سنة مضت، هذه المقبرة تاريخياً كانت إسلامية وستبقى كذلك بإذن الله. هذه المقبرة عمرها 1400 عام، ودليلنا على ذلك هو أضرحة الصحابة الأبرار أمثال عبادة بن الصامت و شداد بن اوس رضي الله عنهما، واللذان عايشا رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم – هذا ما قاله المقدسي مصطفى توفيق أبو زهرة الذي كان مسؤول لجنة المقابر في القدس في عام 2008 عندما اعتدت قوات الاحتلال على قبرين في تموز 2008م.

الاحتلال يواصل هجمته على المسجد الأقصى خلال شهر أيار 2016:

واصلت الجماعات الاستيطانية المتطرفة اقتحاماتها للمسجد الأقصى تحت حماية قوات شرطة الاحتلال وبدعم وتأييد من حكومة الاحتلال الإسرائيلية، وخلال شهر أيار اقتحمت أعداد كبيرة من المتطرفين المسجد الأقصى بدعوات من المنظمات اليهودية المتطرفة.

وكانت اقتحامات المسجد الأقصى خلال شهر شباط على النحو التالي :

- في 2016/05/01م: اقتحم 14 مستعمراً صباحاً باحات المسجد الأقصى من جهة باب المغاربة وسط حراسة مشددة من شرطة الاحتلال، حيث فتحت قوات الاحتلال بوابة المغاربة في الساعة الثامنة صباحاً وانتشرت القوات الخاصة وضباط من شرطة الاحتلال في باحات المسجد الأقصى قبيل السماح للمجموعة الأولى من المستعمرين باقتحام المسجد.
- في 2016/05/04م: اقتحم 41 مستعمراً باحات المسجد الأقصى المبارك بجراحة قوات الاحتلال الإسرائيلي، وفتحت سلطات الاحتلال باب المغاربة في الساعة السابعة والنصف صباحاً، وانتشرت في ساحات المسجد الأقصى، ومن ثم سمحت للمستوطنين باقتحامه عبر مجموعات متتالية.
- في 2016/05/8م: جدد مستعمرون اقتحامهم للمسجد الأقصى المبارك، من باب المغاربة عبر مجموعات صغيرة ومتتالية، تحرسها قوة معززة ومشددة من عناصر الوحدات الخاصة والتدخل السريع بشرطة الاحتلال. كما أدى مستوطن ومستوطنة طقوساً تلمودية صامتة في منطقة باب الرحمة، المعروفة باسم 'الحرش' الواقعة بين المصلى المرواني وباب الأسباط في الأقصى، بحماية عناصر من قوات الاحتلال.
- في 2016/05/09م: ركب سلطات الاحتلال كاميرا مراقبة عند مئذنة باب الغوانمة في الزاوية الشمالية الغربية للمسجد الأقصى، تأتي هذه الخطوة ضمن حملة قامت بها سلطات الاحتلال بنصب عشرات كاميرات المراقبة على كافة مداخل المسجد وعلى باب المغاربة والمدرسة التنكزية التي حولتها سلطات الاحتلال إلى مقر لقوات حرس الحدود، يتزامن تركيب الكاميرات مع عمليات الاقتحام اليومية التي ينفذها المستوطنون في ظل تضيق واسع على المصلين المسلمين.

- في 2016/05/12: اقتحم نحو 51 مستعمراً المسجد الأقصى على مجموعات، ونظموا جولة استنزائية في أنحاء متفرقة من باحاته ، بينما احتجرت شرطة الاحتلال المتمركزة على البوابات بعض الهويات الشخصية للشبان والنساء المسلمين قبيل دخولهم للأقصى.
- في 2016/05/17: اقتحم 15 مستعمراً ونحو 1000 سائح أجنبي لساحات المسجد الأقصى ، عند الساعة السابعة والنصف صباحاً، وانتشرت القوات الخاصة في ساحات المسجد ومن ثم تلاها اقتحامات مجموعات صغيرة من المستوطنين بالإضافة لعشرات السواح الأجانب، فيما سرد بعض المرشدين الأجانب الرواية الإسرائيلية حول بناء ما يُسمى بـ"الهيكل" وعن "سرقة المسلمين للمكان".
- في 2016/05/19: اقتحم مستعمرون المسجد الأقصى المبارك، عبر مجموعات صغيرة ومنتالية من باب المغاربة، وبجراحة مشددة من شرطة الاحتلال الإسرائيلي الخاصة.
- في 2016/05/22: اقتحم 20 مستعمراً صباحاً باحات المسجد الأقصى المبارك من جهة باب المغاربة وسط حراسة أمنية إسرائيلية مشددة، كذلك اقتحم 1555 سائحاً أجنبياً باحات الأقصى من باب المغاربة وسط حراسة أمنية من الشرطة الإسرائيلية، وذلك في الفترة الصباحية للاقتحامات.
- في 2016/05/23: اقتحم عند الساعة السابعة والنصف صباحاً المتطرف "غليك" برفقة زوجته ومجموعة من المستعمرين المسجد الأقصى، ونظموا جولة في أنحاء متفرقة من باحاته استمرت لمدة نصف ساعة، ومن ثم خرجوا من باب السلسلة.
- في 2016/05/24: اقتحم نحو 77 مستعمراً المسجد الأقصى بجراحة شرطية غير مسبوقة، ونظموا جولة في أنحاء متفرقة من باحاته استمرت لمدة نصف ساعة.
- في 2016/05/26: جدد المستعمرون اليهود، اقتحامهم للمسجد الأقصى المبارك، ونفذوا جولات استنزائية في المسجد، بحماية معززة ومشددة من عناصر الوحدات الخاصة في شرطة الاحتلال.
- في 2016/05/30: عشرات المستعمرين وتحت حماية من قوات الاحتلال يقتحمون ساحات المسجد الأقصى مع قيام شرطة الاحتلال بمنع عشرات المصلين من الدخول للمسجد.

- في 2016/05/31: جددت عصابات المستعمرين اقتحامها للمسجد الأقصى المبارك، من باب المغاربة، عبر مجموعات صغيرة ومنتتالية، وبجراحة معززة ومشددة من شرطة الاحتلال الخاصة.

يوضح الجدول التالي أسماء المبعدين و/او المعتقلين من المسجد الأقصى المبارك خلال شهر أيار 2016م:

الاسم	إبعاد	اعتقال	ملاحظات
الأسير المقدسي المحرر محمد الشلبي من سكان البلدة القديمة عن مدينة القدس المحتلة مدة شهر، بعد أن أمضى مدة اعتقاله الإداري الثاني، وبالبلغة عشرة أيام.	1	0	في 2016/5/1 - من سكان البلدة القديمة جرى إبعاده مدة شهر بعد أن أمضى مدة اعتقاله الإداري الثاني، وبالبلغة عشرة أيام.
فادي احمد متعب 17 عاماً، ايوب ماهر الهندي 18 عاماً	0	2	أجل قاضي محكمة الصلح توقيفها حتى 2016/5/5م، اعتقال فور خروجها من المسجد الأقصى
سيف أبو طاعة	1	0	في 2016/05/11- أفرج القاضي عنه بكفالة طرف ثالث، وبشرط الإبعاد عن الأقصى لمدة 60 يوماً
المسن مروان الهشلمون	1	0	في 2016/05/11 - سلمته مخبرات الاحتلال قراراً يقضي بإبعاده عن الأقصى لمدة 3 أشهر
دانية فضيل، وسمية طه، والشاب علاء طه	3	0	في 2016/05/12 - من قرية كابول داخل أراضي ال48، إبعاده 15 يوماً عن مدينة القدس المحتلة بما فيها المسجد الأقصى المبارك.
إساعيل توفيق محيسن 17 عاماً، وقصي محمد خليل 18 عاماً، ابراهيم عزمي حريات 18 عاماً، يوسف عبد الكريم العلمي 22 عاماً، عمار أبو جينة 23 عاماً، وأحمد الرجبي	6	0	الإبعاد صدر عن قاضي محكمة الصلح الإسرائيلية لمدة 60 يوماً، اعتقال فور خروجهم من المسجد الأقصى بشبهة إلقاء الحجارة .
الأسير المقدسي المحرر أحمد شاويش	1	0	قرر في 2016/05/23 إبعاده لمدة 3 اشهر
الأسير المقدسي المحرر روجي محمود روجي كلغاصي (19 عاماً)	1	0	قرر في 2016/05/24 إبعاده عن البلدة القديمة والمسجد الأقصى مدة 3 اشهر
جميل عيسى العباسي 36 عاماً	1	0	2016/05/25، قررت مخبرات الاحتلال إبعاده حتى 25 آب 2016م - بعد 18 مرة متفاوتة عن المسجد.
منى ابو اسبيتان "59 عاماً" ، هنادي الحلواني	2	0	في 2016/05/30 - من بلدة الطور تم ابلاغها بقرار إبعادها عن المسجد لمدة أسبوعين مع إجبار زوجها على التوقيع على كفالة مالية بقيمة 3 آلاف شيكل،
المعلمة هنادي الحلواني	1	0	تتعرض لحملة ترهيب بسبب دورها في حلقات العلم في المسجد حيث اعتقلت وتلقت امرا بالابعاد عن

ملاحظات	اعتقال	إبعاد	الاسم
البلدة القديمة من القدس لمدة 6 شهور مع منعها من السفر لمدة 30 يوم			
أجل قاضي محكمة الصلح توقيفه حتى 2016/6/1م	1	0	أحمد القواسمي
أجل قاضي محكمة الصلح توقيفهم حتى 2016/6/9م	3	0	أحمد أبو رومي وآدم أبو شالة وأحمد أبو عويس
أجل قاضي محكمة الصلح توقيفه حتى 2016/6/14م	1	0	عبد سلوم
أجل قاضي محكمة الصلح توقيفهم لموعد غير محدد	5	0	جمهاد الزغل وحسن خلفاوي ومحمد أبو دياب وعلاء صلاح ومحمد محيسن
2016/05/30 - من بلدة الرام، اصدرت المحكمة حكم بالسجن لمدة 9 أعوام.	1	0	إبراهيم علي محمد الننتشة - بيلية-20 عاماً
2016/05/30 - من الطور، حكم بالسجن لمدة 8 أعوام وغرامة مالية بقيمة 3 آلاف.	1	0	مجد ماهر الكركي 23 عاماً
2016/05/30 - من بيت حنينا، حكم بالسجن لمدة 7 أعوام ونصف وغرامة مالية بقيمة 1000 شيكل.	1	0	محمد عزمي بكري 21 عاماً
2016/05/30 - من مخيم شعفاط، حكم بالسجن الفعلي 29 شهراً.	1	0	محمود أمجد مصلح جابر 20 عاماً
2016/05/30 - حكم بالسجن 9 سنوات، بتهمة التخطيط لتنفيذ عملية طعن وحيارة سكين	1	0	يوسف رجي 19 عاماً
2016/05/30 - من سلوان بالسجن لمدة 7 أعوام، وغرامة مالية قيمتها 10 آلاف شيكل.	1	0	حمزة جبر أحمد عباسي 20 عاماً
	16	18	المجموع